Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 2 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

المشورة الاقتصادية في عهد الدولة الحفصية (٦٢٥ – ٩٨١ هـ / ١٢٢٨– ١٥٧٤)

ا.د . بثينه جبار زاجي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية
م.م. صابرين جواد كاظم
جامعة بغداد / كلية الآداب
Sabreen.J@coart.uobaghdad.edu.iq
الموبايل: 07810369525

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

الملخص..

يشكل القرار الاقتصادي للسلطان احد اهم ادوات الحكم في الدولة الاسلامية الوسيطة ، لما يرتبط به من اثار مباشرة على استقرار الدولة ،وانتظام العمران ، ورضا الرعية او اضطرابها، وفي الدولة الحفصية ،ظهر هذا القرار كنتيجة لتفاعل معقد بين سلطة السلطان ومؤسسة المشورة ، التي ضمت وزراء، وكتاب ،وكوارث طبيعية ، وتقلب الموارد ، فضلا عن الضغوط الحربية والسياسية الداخلية والخارجية.

وقد برزت اهمية المشورة الاقتصادية في تحديد مدى فاعلية القرارات السلطانية ، اذ ساهمت في ضبط الجباية وتنظيم الموارد ومواجهة المجاعات ورفع كفاءة ادارة المال العام ، وفي المقابل، افرزت بعض العهود التي تم فيها تغيب المشورة او فسادها، في الازمات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى ، وادت الى اضطراب العمران ، وتزايد الفتن الداخلية ، وهو ما يعكس العلاقة المباشرة بين فاعلية المشورة واستقرار الدولة.

وفي هذا البحث سوف ندرس القرار الاقتصادي السلطاني في الدولة الحفصية من خلال تحليل دور المشورة الاقتصادية في مواجهة الازمات ،بما في ذلك المجاعات وارتفاع الاسعار ونقص الموارد ، ويركز البحث على كيفية استشارة السلاطين لوزرائهم وكتاب الدواوين الفقهاء والقضاة في تدبير الشؤون المالية وتنظيم الاسواق ، من عهد الدولة الحفصية وحتى نهاية القرن الثامن الهجري ، وعلى ضوء ذلك سوف يقسم البحث الى مبحثين ، ففي المبحث الاول :سوف نتعرف الى معنى المشورة لغة واصطلاحا واهميتها في القران الكريم والسنة النبوية واهم الصفات الواجب توفرها في صاحب القرار، اما المبحث الثاني فسوف نتطرق الى تأسيس الدولة الحفصية ودور المشورة لسلاطين هذه الدولة في عصور القوة وضعف

الدولة واثرها في مواجهة الكوارث الاقتصادية، مستعرضا امثلة محددة من القرارات الاقتصادية لسلاطين الدولة الحفصية.

الكلمات المفتاحية: المشورة ، الدولة الحفصية، القرار الاقتصادي السلطاني

Abstract

The Sultan's economic decisions constituted oni of thi mostt importont instruments of governance in the medieval Islamic state, given their direct impact on state stability, urban development, and the satisfaction or unrest of the populace. In the Hafsid state, these decisions emerged as a resuolt of a coumplex inteirplay betwen the Sultan's authority and the consultative body, which included ministers, scribes, natural disasters, resource fluctuations, and internal and external political and military pressures ,The importance of economic consultation was evident in determining the effectiveness of the Sultan's decisions. It contributed to regulating tax collection, organizing resources, addressing famines, and improving the efficiency of public finance management. Conversely, periods in which consultation was absent or corrupted during major economic and social crises led to urban disruption and increased internal strife, reflecting the direct relationship between the effectiveness of consultation and state stability. This research will examine the economic decision-making of the Hafsid dynasty by analyzing the role of economic counsel in addressing crises, including famines, price hikes, and resource shortages. The study focuses on how sultans consulted their ministers, scribes, jurists, and judges in managing financial affairs and regulating markets, from the Hafsid era untile the end of the 8th centurey AH. Accordingly, the research will be divided into two sections. The first section will define the meaning of consultation linguistically and technically, its importance in thie Hooly Quran and the Sunah, ande the essential qualities required of a decision-maker. The second section will discuss the establishment of the Hafsid state, the role of consultation for its sultans during periods of strength and weakness, and its impact on confronting economic disasters, presenting specific examples of economic decisions made by the Hafsid sultans.

Keywords: Consultation, Hafsid State, Sultan's Economic Decision-Making

المبحث الاول: المشورة في التراث الاسلامي:.

اولا: المشورة لغة واصطلاحا:.

تناولت كتب اللغة العربية اصل المشورة وارجعتها الى الجذر اللغوي بـ (شار) (وشور) وهو جذر يدل عند العرب ويستعملوه على معنى الاظهار ، وجاءت ايضا بمعنى استخراج العسل من خلاياهُ فقيل حول ذلك : " أشار العسل، يشوره شوراً، وشياراً استخرجه من الوقبة وأصبتناه وُشرْتُ العسل واشترته : أجتنيتهُ وأخذتهُ من موضعه " (١) .

وقيل أيضاً حول مصطلح المشورة إنهَّ هذهِ الكلمة تعود بالأصل الى : " شَوَرَ، وشاَرَ، يشير، والتي تعني الاستخراج والإظهار أي أشار إليه باليد : أومأ أو أشار عليه بالرأي "(٢).

وارتبطت هذه اللفظة بدلالة الاشارة وابداء الرأي فيقال : اشار اليه او اشار عليه ،اي دله على رأي او وجهه الى امر يراه مناسبا وهذا ما اكده ايضا الراغب الأصفهاني حول هذا المصطلح حيث قال : "المشورة : التشاور والمشاورة والمشورة : استخراج الرأي بمراجعة البعض الى البعض الآخر من قولهم: شرت العسل إذ اتخذته من موضعه واستخرجته منه" (٣).

اما من الناحية الاصطلاحية، فان المشورة تعني تداول الرأي بين عدد من الاشخاص حول مسألة معينة بقصد التوصل الى القرار الاكثر صوابا ، ونجد من هذا التعريف انه لا يختلف كثيراً عنما ورد في المعنى اللغوي، ولو دققنا ذلك من خلال التعريفات المذكورة في كتب اللغة فنجد أنها تحمل نفس المعنى أو الهدف من هذا المصطلح فجميعها تدل على الاستخراج والإظهار، أو الاجتماع على أمرٍ ما أو استخراج الرأي والوصول الى الرأي والوصول الى الرأي الصائب من خلال مراجعتهِ مع البعض، ولهذا سوف نذكر بعض التعريفات وآراء المؤرخين حول هذا المصطلح. فمنهم من يذكر أنها : ((الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد صاحبهُ ويستخرج ما عنده)) (٤) ، وورد ايضا عن المشورة هي: ((استطلاع رأي الخبراء، أو أصحاب الرأي في مسألة معينة لاختيار الأصلح)) (٥).

ثانيا:. اهمية الشورى في الاسلام:.

يمثل مبدأ الشورى أو التشاور في الاسلام احد الاسس المهمة التي اعتمد عليها الاسلام وجعلها كنص من النصوص الظاهرة في الإلزام في القرآن الكريم دون باقي المبادئ السياسية والاجتماعية الأخرى للدلالة على مدى أهميتهِ ودوره الفاعل في الحياة الديمقراطية للشعوب وقد اكد القران الكريم على هذا المبدأ وعده من الوسائل التي تسهم في تحقيق التوازن في ادارة المجتمع واتخاذ القرارت (٦).

من ذلك قوله تعالى مخاطبا الرسول : (صلى الله عليه وآله) أعلى سلطة في الناس (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ)(٧) .

وتدل هذه الاية على التشاور كان مبدأ معتمدا في ادارة شؤون الجماعة الاسلامية ، حتى مع وجود القيادة العليا للنبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وان هذا الامر يعكس اهمية مشاركة اهل الرأي والبرة في معالجة القضايا المختلفة .

وقد اشار ابن خلدون في مقدمته الى اهمية الشورى في سياسة الحكم وكذلك ما اورده في مقدمته من كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله بن طاهر عن توليته لبعض الولايات فقيل لما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما ، فكتب اليه ابو طاهر كتابه المشهور ، وعهد اليه فيه وأوصاه بجميع ما يحتاج اليه في د ولته وسلطانه من الآداب الدينية والخلقية والسياسية والشرعية والملوكية وحثه على مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم ، وابن خلدون تبنى هذه الوصايا واشاد بها مؤكدا انها من احسن ما كتب في سياسة وتدبير العمران قائلا : وهذا احسن ما و قفت عليه في هذه السياسة [٨] .

ثالثا:. صفات اهل الشورى:.

يرى كثير من العلماء ان المشورة لاتتحقق فائدتها الا اذا صدرت عن اشخاص يتمتعون بصفات علمية واخلاقية تؤهلهم لابداء الرأي السليم ولهذا اكدوا بأن أصحاب الشورى دائماً هم نخبة من خيار المسلمين في كل عصر و قطر, ويجب أن تتوفر فيهم صفات المؤمنين التي ذكرها القرآن العظيم والحديث الشريف, فقيل عن صفات اهل الشورى : ينبغي أن يختار لأهل المشورة أناس يتحلون بخصال وأوصاف معينة [٩] ومن هذه الصفات نلخصها بإيجاز:

أولاً: مرتبة العقل الكامل و الفطنة والذكاء مع طول التجربة مستدلاً بقوله عليه الصلاة والسلام (استرشدوا العقل ترشدوا ولا تعصوه تندموا)[١٠] وبقوله عليه الصلاة والسلام (ولا حكيم إلا ذو تجربة)[١١] .

ثانياً: الاستقلال في الرأي, فمن المفضل أن يكون المستشار من ذوي الاستقلال في الرأي وقد استدل على ذلك بما ورد في السنة النبوية (لا يكون أحدكم إمعة يقول أنا مع الناس إن أحسن الناس أحسنت وإن أساءوا أسأت)[١٢].

ثالثاً: الشجاعة في إبد ءه الرأ ي, فالشجاعة في أبداء الرأي والتصريح به من الأمور المهمة مستدلاً على ذلك بما جاء في حديث بادة بن الصامت الذي يقول فيه (بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في العسر واليسر و المنشط و المكره وعلى أثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن ترو كفر بواحاً عندكم من الله فيه برهان وعلى أن نقول الحق أينما كان لا نخاف في الله لومة لائم)[١٣].

المبحث الثاني

الدولة الحفصية ودور المشورة لدى سلاطين هذه الدولة

اولا: اصل الدولة الحفصية:

يرجع نسب بني حفص الى أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاتي ([١٤]) وهي من قبيلة هنتاتة([١٥]) الأمازيغية، وتعد واحدة من بطون مصمودة ([١٦])، القبيلة الأمازيغية الكبرى([١٧]).

ويرى ابن الشماع القيرواني (ت: بعد ٦٣٦هـ/١٢٣٨م)، عن نسب بني حفص فيقول : " ينتسب بنو حفص الى أبي حفص عمر رئيس قبيلة هنتاتة البربرية، وكانوا في الأصل أتباعاً للموحدين وفي سنة (٦٢٥هـ/١٢٢٧م)، أعلن أبو زكريا الحفصي[١٨]( ) استقلاله، فبدأت الدولة الحفصية التي استمرت الى سقوط تونس بأيدي العثمانيين سنة (٩٨٢هـ/١٥٧٤م) " ([١٩]).

وعن ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٦م)، فيذكر حول نسب بني حفص فيقول : " وكان أبو حفص عمر بن يحيى الهنتاتي من كبار أصحاب المهدي بن تومرت([٢٠])ومن أمراء الموحدين وله نسل تناسلوا بعده عرفوا ببني حفص، وكان منهم عبد الواحد بن أبي حفص ومنه أبو زكريا يحيى مؤسس دولتهم بتونس([٢١]).

ثانيا:. المشورة الاقتصادية في عهد سلاطين الدولة الحفصية:.

١. المشورة الاقتصادية في عهد التأسيس أبو زكريا يحيى الحفصي الذي حكم من (٦٢٧هـ – ٦٤٧هـ / ١٢٣٠م – ١٢٤٩م) :.

لقد أدرك السلطان أبو زكريا يحيى أن الحفاظ على استقرار الحكم يعتمد على انتظام الجباية وتخفيف الأعباء عن الرعية، ولهذا لجأ السلطان إلى المشورة الاقتصادية، مستعينًا بأهل الرأي من وزراء وكتّاب دواوين، لضمان تنظيم الأموال العامة والسيطرة على الموارد ، فيذكر ذلك ابن خلدون:" وسار أبو زكريّا في الرعيّة بسيرة العدل، وخفّف عنهم المغارم، واستعان بأهل الرأي في تدبير الأموال"[٢٢]

ولو امعنا الى هذا النص نجد أن القرارات الاقتصادية لم تكن فردية، بل كانت ثمرة مشورة واعية تهدف إلى كسب ولاء السكان والحفاظ على انتظام الموارد.

٢. المشورة الاقتصادية في زمن المستنصر بالله الذي حكم من (٦٤٧هـ – ٦٧٥هـ/١٢٤٩م – ١٢٧٧م)

يُعد عهد المستنصر بالله من أبرز العهود التي تكشف بوضوح عن تفعيل المشورة الاقتصادية في مواجهة الأزمات، ولا سيما المجاعات وغلاء الأسعار، فقد شهدت إفريقية في عهده ارتفاعًا شديدًا في الأسعار ونقصًا في الأقوات، مما استدعى تدخل السلطان عبر مجالس مشورة ، يؤكد ذلك احد المؤرخين: "ولمّا نزل الغلاء بتونس، شاور السلطان وزراءه في رفع المظالم، وإطلاق الأقوات من المخازن"([٢٣]).

وضح النويري ذلك بقوله: "فأمر السلطان بالمشورة في أمر القوت، وأُخرج من الأهراء ما سكن به اضطراب الناس"([٢٤]).

وتُظهر هذه النصوص أن القرار الاقتصادي السلطاني في هذا العهد كان مشاوريًا بامتياز، إذ ارتبط بضبط الأسواق، وتوزيع الغلال، وتخفيف الاحتقان الاجتماعي.

٣. المشورة الاقتصادية في عهد السلطان ابو العباس احمد(٧٠٣هـ .٧٣٧هـ)

تميزت فترة حكم أبو العباس أحمد باضطرابات اقتصادية ناجمة عن الحروب الداخلية ونقص الموارد، ما جعل المشورة الاقتصادية عنصرًا حيويًا في إدارة الدولة. فقد استشار السلاطين وزراءهم، وكتّاب الدواوين، والفقهاء، والقضاة في مسائل الجباية وتنظيم الأسواق، وأصدروا تعليمات بتسهيل جمع الضرائب، توزيع الأقوات على الفقراء، ومراقبة التجار لمنع الاحتكار، لضمان استقرار الرعية واستمرارية الدولة، يقول النويري: "واستشار السلطان وزراءه في أمر الجباية والقوت، فكانت مشورتهم سببًا في حفظ الناس من الفقر والجوع"([٢٥])

ونستنتج من خلال ماذكرته هذه المصادر أن المشورة الاقتصادية لم تكن شكلية، بل كانت أداة رئيسية للسلطان لضبط الموارد، حماية السكان، واستقرار المجتمع الحفصي.

وبالرغم من ان هناك كانت حلول من قبل السلطان او من قبل بعض المقربين من البلاط الحفصي امثال الوزراء او الحجاب او الفقهاء لكن ذلك لايعني انه لم يكن هناك دورا سلبيا من البعض او قرارات غير صائبة وحلولا لم تكن تخدم الرعية في بعض الاحيان ، فقد كان هناك رجالات قد تدخلت في البلاط في توجيه السياسة المالية والميل احيانا الى تشديد الجباية لتمويل الحملات العسكرية فكان لذلك التدخل تأثيرا كبيرا على الاستقرار الاقتصادي في بعض الجهات لانه حمل الرعية اعباء اضافية فوق طاقتهم ، وقد ادت هذه الساسة الى تفاقم الازمات في العصر الحفصي، وهذا مابينه بن خلدون ان الجباية في اول الدولة تكون قليلة الوزركثيرة الجباية وفي اخرها تكون كثيرة الوزر قليلة الجباية([٢٦]) .

٤. المشورة الاقتصادية في زمن ابي يحيى ابن ابي بكر الحفصي(٧١٨.٧٤٧هـ/١٣١٨.١٣٤٦م):.

عرفت فترة حكم السلطان ابي يحيى ين ابي بكر الحفصي بكثرة الكوارث الطبيعية ، اذ تكررت تلك الكوارث ، وكانت هذة المرة بالامطار الغزيره والسيول والريح ، وقد دامت تلك الكوارث من سنة ٧٢٣ـ٧٢٤هـ) ، وازداد الغلاء واشتد وضعه فحاول السلطان بمشاورة وزرائه المقربين منه وتوصل الى حل من اجل معالجة هذه الكارثة التي حلت باهل بلاده وراح ضحيتها الكثير ، وقد اشار على وزرائه بطحن اربعة الاف قفيز قمحا كل يوم والف تصنع من اجل الناس والرعية وخلال عهده ازدهرت تونس من جديد([٢٧])

٥. المشورة الاقتصادية في عهد السلطان ابو اسحاق ابراهيم الثاني الذي حكم (٧٥٠هـ – ٧٧٠هـ / ١٣٥٠م – ١٣٤٩م) :

لقد عرف عهد أبو إسحاق إبراهيم الثاني أزمة اقتصادية كبيرة بسبب الجراد والمجاعات، الأمر الذي دفع السلطان إلى عقد مجالس مشورة دورية مع وزرائه وقضاة المدينة وأهل الخبرة في المال. وقد أمر بتوزيع الأقوات من المخازن، وفرض الرقابة على الأسعار، لمنع الفوضى الاجتماعية ، ويقول ابن خلدون: "ولمّا جاء الجراد وانتشر القحط، شاور السلطان أهل الرأي في توزيع القوت، فكان ذلك سببًا في تهدئة الرعية"([٢٨])

وتظهر هذه الأحداث أن المشورة كانت أداة رئيسية للسلطان لضبط الاقتصاد وحماية السكان.

٦. المشورة الاقتصادية في عهد ابو عمرو عثمان الحفصي(٨١٦هـ/١٤١٣م):.

شهد عهد هذا السلطان ازدياد نفوذ الوزراء والكتاب ، وضعف القيادة لدى السلطان ، وقد ادى ذلك الى انعكاسات سلبية في ادارة امور الدولة والبلاط الحفصي والسياسة الحكيمة التي تجعل الدولة قوية وصامدة ، ولكثرة هذة التدخلات ادى ذلك الى سوء تدبير موارد الدولة وتفاقم الازمات الاقتصادية ، اذ كانت المشورات خلال فترة حكم هؤلاء السلاطين غير رشيدة لانها لم تتخذ من قبل شخصيات ذو خبرة وكفاءة في السياسة مما ادى ذلك الى زيادة الازمات بدل معالجتها([٢٩]) .

الخاتمة:.

من خلال تحليل القرارات الاقتصادية للسلطان في الدولة الحفصية ، نجد بعض النتائج المهمة ومنها:.

١. أن المشورة كانت عنصرًا جوهريًا في صياغة السياسات الاقتصادية، سواء في فترات الاستقرار أو أثناء الأزمات. فقد تبين أن السلاطين لم يتخذوا قراراتهم بمعزل عن وزرائهم وكتّاب الدواوين والفقهاء والقضاة، بل اعتمدوا على مجالس المشورة لضبط الأسواق، تنظيم الجباية، توزيع الأقوات، ومواجهة المجاعات والكوارث الطبيعية، وهذا دليل على قوة السلاطين خلال نشوء هذه الدولة وقرارتهم الحكيمة واخلاص الشخصيات المقربة لبلاطهم ووفائهم لسلطان ولخدمة الدولة.

٢. أن المشورة الاقتصادية لم تكن شكلية، بل كانت أداة فعالة لتعزيز استقرار الدولة والحفاظ على الرعية. وفي المقابل، توضح دراسة الحالات أن غياب المشورة أو ضعفها كان سببًا مباشرًا في تزايد الفوضى الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس العلاقة الوثيقة بين جودة المشورة ونجاح القرارات الاقتصادية السلطانية.

٣. بيان أهمية التوازن بين السلطة الفردية للسلطان ومشاركة أهل الخبرة في اتخاذ القرار، حيث أدى هذا التوازن إلى الحد من الأزمات، وتحقيق قدر أكبر من الرضا الاجتماعي، بما يعكس نضج الإدارة الاقتصادية في الدولة الحفصية وأهمية المؤسسة المشاورية في استدامة الحكم.

٤. ان الاداء الاقتصادي للدولة لحفصية لم يكن ثابتا على وتيرة واحدة بل تأثر بشكل واضح بشخصية السلطان ومدى قدرته على توجيه مستشاريه والاستفادة من ارائهم.
٥. مرور الدولة الحفصية بمراحل ضعف وانهيا ارتبط ذلك بظهور سلاطين اتسمت فترة حكمهم بضعف الخبرة وسوء التقدير والتدبيرواعتمادهم المفرط على فئات مقربة لم تكن دائما على درجة كافية من الكفاءة مما ادى ذلك الى بروز مشورة اقتصادية غير متوازنة تمثلت بتشديد الجبايات وسوء توزيع الموارد وعدم القدرة على مواجهة الازمات المالية .
٦. ان التباين في كفاءة السلاطين وطبيعة المشورة المقدمة لهم كانت العامل الاساس في تحديد مسار الدولة الحفصية واستمرارها وبيان فترة القوة والضعف لتلك الدولة ، فعند وجود سلطان قوي قادر على ادارة الدولة وتوجيه المشورة بصورة الصحيحة حققت الدولة الاستقرار والازدهار والتقدم ، وان كان عكس ذلك ولم يكن السلطان بتلك المؤهلات عانت الدولة من الازمات وتفاقمت خاصة في المجال الاقتصادي.

الهوامش

(١) أبو منصور، محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب،ط١، دار إحياء التراث العربي ،(بيروت ،٢٠٠١م)، ج١١، ص٢٧٧؛ امحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت٦١٧هـ)، الجامع لأحكام القرآن الكريم،ط١ دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ،ج٤،ص٢٤٩؛ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة،ط٨ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت – لبنان ، ٢٠٠٥) مج٢، ص٦٥؛ محمد بن مكرم بن منظور(ت ٧١١هـ) ، لسان العرب، تح: احمد سالم الكيلاني وحسن عادل النعيمي، مركز الشرق الأوسط الثقافي، ط١، (بيروت/٢٠١١م)، مج٤، ص٣٥٦.

(١) محمد بن مكرم، لسان العرب، ج٤، ص٤٣٧؛ ابو الحسين احمد ابن فارس بن زكريا الرازي(ت:٣٩٥هـ)،معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هرون، دار الفكر، (د. م/ ١٩٧٩م)، ص١٨٥.

(٢) ابو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت:٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن ط١،دار القلم للنشر،(دمشق،٢٠٠٩م)، ص٤٧٠، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مط: حكومة الكويت،ج١٢،ص١٢٠.

(٣) بن العربي، محمد بن عبد الله ابو بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ)، أحكام القرن،ط٣، دار الكتب العلمية،(بيروت،٢٠٠٣م)، ج١، ص٣٨٩؛ محي الدين، أحمد، مناهج الشريعة الإسلامية،ط١، مكتبة بيروت للنشر،(بيروت،١٩٩٣)، ج٢، ص١٢٨

(٤) ابو الفضل احمد بن محمد بن ابراهيم (ت:٥١٨هـ) ،مجمع الأمثل، ط١، دار المعرفة (بيروت،٢٠٠١م)، ج١، ص٥٤ ؛ المهدي، حسين بن محمد، الشورى في الشريعة الإسلامية،ط١،دار الكتاب(بغداد،٢٠٠٦م)، ص٢٨؛ ضياء الدين، الشورى في ضوء القرآن والسنة،ط١،دار البحوث الاسلامية،(دبي،٢٠٠٣م)، ص٣١.

(٥) سورة آل عمران, الآية : ١٥٩.

(٦) سورة الشورى, الآية : ٣٨.

(٧) بن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (٨٠٨هـ) المقدمة ، ط١، دار الفكر،(بيروت،١٩٨١م)، ص٣١١؛ الجميلي ، احمد عبد عباس ، الشورى واهميتها في الاسلام ،ط١،(٢٠١٦) ،ص٩.

(٢) أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور،ط١،دار الفكر،(بيروت،٢٠٠٢م)، ،ج٧،ص٣٥٧؛ المناوي ،زين العابدين محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت:١٠٣١هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير،ط١،المكتبة التجارية الكبرى(مصر،١٩٩٩م)، ،ج١،ص٤٨٩.

(٣)الماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري (ت:٤٥٠هـ) ، أدب الدنيا والدين ، دار ومكتبة الهلال ، (بيروت ،٢٠٠٣م) ،ص ٢٧٢؛المهدي ، حسين بن محمد ، الشورى في الشريعة الاسلامية ، ص٢٠٠.

(٤) الترمذي ، محمد بن عيسى بن سوره (ت٢٧٩هـ) البر والصلة، رقم الحديث ٢٠٣١ ؛ ابن الاثير ، مجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد(ت ٦٠٦هـ) جامع الاصول في أحاديث الرسول، تح: بشير عيون، مطبعة دار الفكر، ط١، (د. م/ ١٩٧٢م)،ج١١،ص٦٩٩

(٥) الترمذي ، البر ، رقم الحديث (٢٠٠٧).

(٦) مسلم ، الايمان ، رقم الحديث(٥٥)؛ ابن عبد البر ،عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر(ت:٤٦٣هـ)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الامصار ، تح:سالم محمد عطا، ط١،دار الكتب العلمية (بيروت،٢٠٠٠م) ج١٤،ص٣٥

[١٤]) هو فاصلة بن وفرال، وسماه المهدي بن تومرت بابي حفص لانه كان ضمن الجماعة المؤسسة للدولة الموحدية وكان ذو مكانة عظيمة لدى الخليفة الموحدي ابن تومرت وكان يطلق عليه اسم المبارك . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الواحد بن علي المراكشي، المعجب في تلخيص اخبار المغرب،ط١، المكتبة العصرية (مصر،٢٠٠٦م)،ص٢٦٢؛ أبن أبي الضياف ، اتحاف اهل الزمان ،ص١٩٣؛ الوزير السراج، الحلل الاندلسية،ج١،ق٤،ص١٠٢٠.

[١٥]) بكسر الهاء وفتحها وسكون النون وفتح التاء ، وهو اسم يطلق على جبل من جبال الاطلس كما يطلق على القبيلة المقيمة فيه ، وهي قبيلة بربرية من أهم قبائل المصامدة تقع جنوب مراكش، وكانت من أهم القبائل المساهمة في دعوة بني حفص : ينظر: ابن خلدون ، العبر ، ج٦ ،ص١١؛ ابن الخطيب ،نفاضة الجراب في علالة الاغتراب،ج٢،ص٤٣؛ابن القنفذ، الفارسية، ص١٠٤.

[١٦]) مصمودة: تعود هذه القبيلة الى إيلان بن مصمود بن ياريغ وقد أقاموا بالمغرب الأقصى وتعد أكبر قبائل البربر وأوفرهم من بطونهم برغواطة وغماره أهل جبل الدرن. للمزيد ينظر: القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج١،ص٣٦١؛ منصور ، عبد الوهاب ، قبائل المغرب ،ج١،ص٣٢١وما بعدها.

[١٧])ابن خلدون، العبر، ج٦، ص١٦٠؛ الضبي، بغية الرواد، ص٨٩؛ المراكشي المعجب، ص٢٩٨

[١٨]) ابو زكريا الحفصي: وهو مؤسس الدولة الحفصية واول ملوكها ، وقد استفرد بالامارة وبدأ حكمه وهو في السابعة والعشرين من عمروقد اظهر براعة في الحكم . للمزيد ينظر :الزركشي ، تاريخ الدولتين، ص٢٥؛ ابن الشماع ، الادلة النورانية ، ص٥٨ ؛برنشفك ، تاريخ افريقية ، ص٥٠

[١٩]) الأدلة النورانية، ص٥٦ وما بعدها.

[٢٠]) مهدي بن تومرت: محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري، أبو عبد الله، المتلقب بالمهديّ، ويقال له مهدي الموحدين صاحب دعوة السلطان عبد المؤمن بن علي ملك المغرب، وواضع أسس الدولة المؤمنية الكومية. وهو من قبيلة (هَرْغة) من (المصامدة) من قبائل جبل السوس، بالمغرب الأقصى. وتنتسب هرغة إلى الحسن بن علي ،وكان ابن تومرت فقيها متقنا للعلم الشرعي زاهدا ومجتهدا وتميز بالشجاعة السياسية والدينية اذ لم يكتف بالتعليم والدعوة وانما قاد حركة اصلاحية شاملة ، واستطاع جذب القبائل تحت قيادة دينية واحدة، واما وفاته فقد توفي المهدي بن تومرت سنة ٥٢٤هـ/١١٣٠م. للمزيد من التفاصيل ينظر:ابن الاثير ، أبي الحسن علي بن أبي الكرم (ت٦٣٠هـ) الكامل في التاريخ، تح: أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، (بيروت: ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).ج١٠،ص٢٠١؛ ابن خلكان،ابو العباس شمس الدين احمدبن محمد بن ابراهيم (ت:٦٨١هـ)، وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، ط١، دار صادر (بيروت ،١٩٩١م)ج٢،ص٣٧؛ابن ابي زرع، الانيس المطرب،ص١١٩؛ ابن خلدون ،العبر،ج٦،ص٢٢٥؛ الزركلي ، الاعلام، ج٦،ص٢٢٩.

[٢١]) العبر، ج٦، ص١٦١؛المطوي، سلطنة بني حفص ،ص٣٣٢.

[٢٢])العِبر، ج٦، ص ٣١٧؛عبادي، تاريخ مغرب والاندلس،ص١٦٩.

[٢٣]) ابن خلدون، العِبر، ج٦، ص ٣٤٤

[٢٤]) النويري، نهاية الأرب، ج٣١، ص ١١٢؛نهى احمد،الدولة الحفصية،ص١٢٢.

[٢٥]) نهاية الأرب، ج٣٢، ص ٤٥.

[٢٦]) المقدمة ،ص٢٨٧.

[٢٧]) ابن القاضي ، ذيل وفيات الاعيان ،ج٣،ص٣٢٤؛ ابن الشماع ، الادلة البينية النورانية ، ص٩١.

[٢٨]) العبر ، ج٦، ص ٣٦٧.

[٢٩]) الثعالبي ، الدولة الحفصية ، ص٨٧؛اسماعيل، الوزارة في افريقية ،ص٧٥.